Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (4) October(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الآراء النحوية لسيبويه في (إنْ) النافية بين الإعمال أو الإهمال

م.د. عبد المطلب نجيب شهاب أحمد
وزارة التربية / قسم تربية / قضاء هيت

Sībawayh's grammatical views on the negative particle "in": whether it should be considered as having an effect or not.

M.D. Abdul Muttalib Najeeb Shehab Ahmed
Hit District Education Department
alhytybdalmtlb@gmail.com

الملخص:

وسم هذا البحث بـ(الآراء النحوية في (إنْ) النافية بين الإعمال أو الإهمال).وهو بحث يرنو إلى تحقيق مسألة نحويّة عند سيبويه, والوصول إلى حقيقة ما نُسب إليه من قول بإعمال (إن) النافية من عدمه, وما هذا إلّا لخلاف النحاة في رأي سيبويه, فبيّنت في هذا البحث ما يمكن أن يكون الأقرب إلى الصواب في مسالة تحديد عمل (إن) النافية من عدمها.فاستعنت بعد توفيق الله بنصوص كتابه وأقوال النّحاة في المسألة, فبدأت البحث في مسألة مذهب أو رأي سيبويه في إن النّافية وأقوال النّحاة في كلامه, ثم انتقلت إلى اختلاف النّحاة في حكاية رأي سيبويه بين الإعمال أو الإهمال وأدلّتهم الّتي ساقوها مناقشًا إيّاهم في بعضٍ منها ومعقبًا على الأخرى, وذكرت ما ظهر لي هو الأرجح, ثم بيّنت حقيقة ما ورد عن سيبويه من خلال عرض النصوص التي لها علاقة بـ(إن) النّافية, ومناقشة تلك النصوص علميًا لمعرفة الحقيقة في ذلك, وهو ما جرى عليه الباحثون في جلّ المسائل التي يتناولونها والحقيقة أنّ سبب اختياري لهذا الموضوع, هو اختلاف النّقل عن سيبويه في هذه المسألة, فكان لزامًا أن نقف عندها, والولوج إلى خفاياها وكشف ما يمكن بيانه للوصول إلى القول الأقرب إلى الصواب, والله أعلم بذلك.**الكلمات المفتاحية:** مذهب, سيبويه, إن, النافية, إعمال, إهمال

Title: Sibawayh's Doctrine Regarding the Negative Particle "In": Between Governance and Neglect This research addresses a grammatical issue related to Sibawayh and seeks to determine the accuracy of the attribution to him regarding whether the negative particle "In" governs or is neglected in syntax. The motivation behind this study is the disagreement among grammarians concerning Sibawayh's position. In this research, I attempt to clarify what appears to be the most accurate opinion on whether the negative "In" operates grammatically or not.After seeking God's guidance, I relied on the texts of Sibawayh's book and the views of grammarians on this issue. The study begins by exploring Sibawayh's doctrine or opinion regarding the negative "In", along with the grammarians' interpretations of his words. It then transitions into discussing the disagreement among grammarians in reporting Sibawayh's view—whether he considered "In" to function (i.e., govern) or not—and the evidence they presented, engaging with and commenting on some of these arguments. I then presented what I found to be the more plausible position.Furthermore, I clarified the true position of Sibawayh by presenting and analyzing the texts related to the negative "In" and by examining them critically to uncover the factual basis. This approach follows the methodology adopted by researchers in most of the grammatical issues they investigate.The main reason I chose this topic is the inconsistency in the transmission of Sibawayh's opinion on this matter. It was therefore necessary to delve into the intricacies of this issue and to uncover what can be clarified in order to arrive at the opinion closest to the truth. And God knows best.
Keywords: gold, Sibawayh, in, negative, deeds, neglect

المقدمة:

الحمد لله غافر الذنب قابل التوب, حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده, وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد:لقد شاءت قدرة الله سبحانه وتعالى أن يكون لبعض المؤلفات أو الكتب شأن عظيم, ولا سيما كتب النحو ومنها كتاب سيبويه الذي ذاع صيتُه بقاعَ الأرض وعلا شأنه بين النحاة حتى صار مرتعًا خصبًا وميدانًا لطلبة العلم والباحثين, فتناولوه بالشرح وبيان ما فيه من مسائل نحوية, فحظيت كثير منها بالعناية والاهتمام.وقد وقع اختياري على (إن) النافية عند سيبويه؛ لأنّها في تقديري بحاجة إلى مزيد دراسةٍ وتحريرٍ وبيانٍ، ولا سيّما أنّ الخلاف واقع في رأي سيبويه أو النقل عنه في هذه المسألة.فتناولت في هذا البحث مقدمة عرضت فيها مسألة البحث وسبب اختياري لهذا الموضوع, ثم تناولت مسائل البحث تباعًا وفق منهج البحث العلمي, وكما هو مذكور في الملخص, مع بيان رأي الباحث إذا سمح المقام بذلك, ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.راجيًا من الله أن تكون هذه الدراسة نافعة مفيدة لطلبة العلم.**رأي سيبويه في (إن) النافية:**قبل الشروع في بيان ما قاله سيبويه في (إنْ) النافية لا بدّ أن نشير إلى أنّ القاعدة العامة في إعمال الحروف تبيّن أنّ الحرف يعمل متى ما كان مختصًّا, كحرف الجر, فإنّها تعمل في الأسماء فتجرّها, وحروف النصب والجزم الخاصة بالأفعال, فتنصب وتجزم, أما إذا كانت الحروف غير مختصّة بأن تدخل على الاسم والفعل, فإنّها لا تعمل إلّا في أحوال معيّنة يحمل فيها الحرف على غيره, قال الأعلم الشنتمري: ((اعلم أنّ الحرف إذا كان في دخوله مرّة على الاسم ومرّة على الفعل غير مستبدٍ بأحد النوعين لم يعمل شيئًا لخروجه من شبه الفعل)) [١].وهنا لا بدّ أن نبين أنّ (إنْ) النافية حرف غير مختص يدخل على الجملة الإسمية, كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾[٢], ويدخل على الجملة الفعليّة, ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ﴾[٣], فالقياس في هذا الحرف أن لا يعمل لعدم اختصاصه بالأسماء أو الأفعال, ولعلّ هذا رأي سيبويه وجمهور النّحاة[٤].وفي المقابل, لما ورد عن العرب شواهد تنصّ على إعمال (إنْ) النافية, قال بعض النحويين بإعمال هذا الحرف, وهو ما اشتهر عند نحاة الكوفة, ونُسب إلى سيبويه أيضًا.نستطيع أن نقول إنّ للنّحاة في هذه المسألة قولين, وخلافهم يتنازعه السّماع والقياس, فالّذي احتكم إلى القياس قال بإهمالها, والّذي احتكم إلى السّماع قال بإعمالها عمل (ما) الحجازيّة, على أنّ من احتكم إلى السّماع لم يهمل القياس, فرأى أنّها حين شابهت في معناها (ليس) و(ما) النافية استحقّت العمل.وألمح المبرد إلى السبب الذي اعتمده سيبويه في منع عملها عمل (ليس) قائلًا: ((وتكون في معنى (ما), تقول إنْ زيد منطلق, أي: ما زيد منطلق, وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره, كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره, وذلك كمذهب بني تميم في (ما)))[٥]فجعل سيبويه سبب عدم اعمال هذا الحرف وإهماله, هو عدم اختصاصه بأحد نوعي الكلام[٦], كألف الإستفهام, وهو حرف غير مختص يدخل على الاسم والفعل, فتقول: أزيد حاضر؟, كما تقول: أحضر زيد؟وهذا ما بيّنه الشجري, إذ قال: ((وإنّما حكم سيبويه بالرّفع بعدها؛ لأنّها حرف يحدث معنىً في الاسم والفعل, كألف الاستفهام فوجب لذلك ألا يعمل كما لم يعمل ألف الاستفهام, وكما لم تعمل (ما) النافية على اللغة التميمية, وهو وفاق للقياس))[٧].وأضاف الأنباريّ وجهًا آخر ونسبه إلى سيبويه في عدم إعمال هذا الحرف, إذ قال: ((واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملها, ومنهم مَن أهملها, فمن أعملها فلأنّها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرّد, ومَن أهملها فلأنها أضعف منها, وإليه ذهب سيبويه))[٨].فبيّن الأنباري أنّ إهمال هذا الحرف عند سيبويه هو لضعف مشابهة (إنْ) النافية لـ(ليس) إذ لو كانت تامّة لقوي هذا الحرف ولعمل عمل ليس.وقد أشار أبو علي الفارسيّ إلى ذلك, فقال: ((ومن شبّه (ما) بـ(ليس) ونصب بها, فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) كذلك؛ ولأنّها تنفي الحال كـ(ليس), ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ(إن) كما تنصب بـ(ما) وإن كانت نافية؛ لأنّها ليست لنفي الحال كـ(ما) ألا ترى أنّك تقول: إن جئتني أمس, تريد لم تجئني))[٩].أما أبو حيّان فقد اعتمد لإهمال هذا الحرف وعدم إعماله, هو أنّه حرف غير مختصّ, فهو يلي الفعل والاسم, وما كان هكذا فالقياس ألّا يعمل[١٠].وبناءً على ذلك, قرّر النحاة أنّ العامل من الحروف إنّما هو المختصّ.أما الإعمال فيعتمد على ما سُمِعَ عن العرب من شواهد شعريّة أو نثريّة, تبيّن لنا إعمال هذا الحرف عمل ليس.**اختلاف النحاة في حكاية رأي سيبويه:**نقل الخلاف في ذلك عدد من النحاة, وترددت أقوالهم فيها بين ناقل عنه إعمال (إنْ) عملَ (ليس), أو قول آخر نقل عنه المنع والإهمال.ذكر الخلاف أبو حيان في عدد من مؤلّفاته, منها التذييل والتكميل والبحر المحيط[١١], والارتشاف, ذكر في ارتشاف الضّرب: ((إنْ النافية اجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائيّ وأكثر الكوفيين, وابن السرّاج, والفارسيّ, وابن جنيّ, ومنع من ذلك الفرّاء وأكثر البصريين واختلفوا على سيبويه والمبرد))[١٢].وممن نقل الخلاف في حكاية رأي سيبويه المرادي, إذ قال: (((إنْ) النافية, وهي ضربان: عاملة وغير عاملة, فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر, وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين وأجازه الكسائيّ وأكثر الكوفيين, وابن السرّاج, والفارسيّ, وأبو الفتح, واختلف النقل عن سيبويه والمبرّد))[١٣].وكذا نقل الأربلي نصًّا يُلمح بخلاف النحاة في رأي سيبويه, فبيّن في هذا

النص أنّ أكثر النحاة رووا الاعمال عن سيبويه وهو خلاف المشهور في كتب النحو, قال: ((إذا دخلت هذه[١٤] على الجملة الأسمية, فالقياس يقتضي إهمالها؛ لعدم الاختصاص والأكثرون رووا أنّ الإعمال رأي سيبويه))[١٥].وذكر الدّماميني الخلاف في رأي سيبويه, فقال: ((ويلحق بها, أي: بـ(ما) أخت (ليس) (إن) النافية, فتعمل عملها قليلًا, وعلى ذلك أكثر الكوفيين, وذهب إليه ابن السرّاج, وأبو علي الفارسيّ, وابن جني, ومنعه أكثر البصريين, واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرّد))[١٦].وشارك الأزهريّ في شرحه للتّوضيح النّقل عن سيبويه الخلاف بين النحاة, إذ قال: ((واختلف النقل عن سيبويه والمبرّد, فنقل السّهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرّد, وعكس ذلك النّحاس, ونقل ابن مالك عنهما الإجازة))[١٧].

كلُّ ما قدمناه من نصوص حكايات صريحة لوجود الخلاف في رأي سيبويه, ممّا يستدعي الوقوف عندها, والتّحقيق فيما نُقل عنهم, رغبةً في الوصول إلى الحقيقة, وإلى القول الثابت لسيبويه في هذه المسألة.وإذا تأمّلنا هذه النصوص جيدًا, وبحثنا عن سبب الخلاف في النّقل عن إمام النحاة لوجدناه يحوم حول جملة من الأمور منها:

١. تكلّم سيبويه في كتابه عن (إن) النّافية في مواضع من كتابه, وفي كل المواضع التي ذكرها, لم يرد ما يمكن القطع فيه على عمل هذه الأداة.

٢. لم يذكر سيبويه إنْ النافية في حديثه عن الأدوات المشبّهة بـ(ليس), في باب (ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع)[١٨], وقد يُفهم أنّ مذهبه فيها إهمالها وليس إعمالها, على أنّه لا يمكن القطع بذلك.

٣. إنّ عبارات سيبويه عن إنْ النافية موهمة أحيانًا ومحتملة لأكثر من رأي.

٤. إنّ شواهد (إنْ) النافية في الكتاب, وإن لم تكن شواهد إعمال صريحة فإنّ في بعضها ما فهمه النحاة الإعمال.

٥. إنّ توجيه شرّاح الكتاب لكلام سيبويه في إن النافية بما يخالف غيره أثر في تعدّد الآراء عن سيبويه, وسيأتي بيان ذلك لاحقًا إن شاء الله.

وهنا لا بدّ من وقفة احترام واعتزاز تقودنا إلى الإشارة إلى الإرث النحوي الذي خلّفه سيبويه سواء أكان في كتابه أم كتب النحاة الذين بثوا آراءه في كتبهم تحريرًا أو تحقيقًا أو توضيحًا.أضف إلى ذلك الشّروح التي حاول أصحابها بيان وإيضاح كلام سيبويه.

أولًا: حقيقة القول بمنع إعمال إن النافية عمل ليس عن سيبويه:القول المشهور عن سيبويه منع إعمال إنْ النافية, إذ نقل جمهور النّحاة عنه منع الإعمال, وأكّد غيرُ واحدٍ أنّه ليس لسيبويه رأي آخر باستعماله أسلوب الحصر في نقله.ولعلّ أوّل منْ نقل عنه المبرّد, وقد تقدّم في مسألة اختلاف النحاة في حكاية رأي سيبويه أنّ بعض من نقل الخلاف بيّن أنّ رأي المبرّد مخالف لرأي سيبويه, وقد نصّ المبرد على أنّ رأيه فيها الإعمال وأنّ رأي سيبويه فيها المنع, إذ قال: ((ونكون في معنى (ما) تقول: إن زيدٌ منطلقٌ, أي: ما زيد منطلق, وكان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره, كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره وذلك مذهب بني تميم في (ما)))[١٩]ولعلّ هذا النص الذي ذكرناه فيه ما يرجّح رأي سيبويه وسيأتي بيان ذلك لاحقًا.وتابع المبرد كثير من النحاة, كابن السراج[٢٠], والنحاس[٢١], والرّماني[٢٢], وابن الشجري[٢٣], وأبي البركات الأنباري[٢٤], والعكبري[٢٥].هؤلاء كلّهم جاءت عباراتهم صريحة لا تحتمل التأويل, فجاءت كما قلنا سابقًا بإسلوب الحصر الذي يقطع الطريق لقولٍ آخر في المسألة, ولم يكن هناك احتمال بأن يكون لسيبويه قول آخر, ثم أردفوا نقلهم بتوجيه نحويّ لكلام سيبويه, مضمّنين قولهم كلام سيبويه ولسان حالهم يردّ على من ذهب إلى الإعمال.قال ابن السرّاج: ((فكان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر)) [٢٦], ومعنى ذلك أنّها غير عاملة بل مهملة, فلو كانت عاملة عمل (ليس) لنصبت الخبر.وذكر الرّماني المنع عن سيبويه إذ يقول: ((ولا يجوز أن تعمل عند سيبويه, وكان أبو العباس يجيز أن تعمل عمل (ما)؛ لأنّها لا تمتنع أن تقع موقعها في كل موضع من الكلام, والمعروف في ذلك مذهب سيبويه))[٢٧].وذكر ابن الشجريّ في الأمالي: ((فإذا كانت نافية, وسيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر, يقول: إن زيد قائمٌ, كما تقول في اللغة التميميّة: ما زيد قائمٌ)) [٢٨]وأورد الأنباري حكاية سيبويه في المسألة, فقال: ((واختلف العرب في إعمال (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملها, ومنهم من أهملها, فمن أعملها فلأنّها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرّد, ومن أهملها فلأنها أضعف منها, وإليه ذهب سيبويه))[٢٩].وقال أبو البقاء العكبريّ: ((وإن كانت بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد))[٣٠].وكذا أورد ابن هشام رأي سيبويه في المسألة بأن (إنْ) تدخل على الجملة الأسمية ولا تعمل عند سيبويه[٣١].وبعد هذا كلّه يمكن القول: إن منع سيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ليس) يستند إلى القياس, ويؤيّد هذا الكلام عدم وجود شاهد مخالف في كتاب سيبويه.

ثانيًا: حقيقة إعمال (إن) النافية عمل ليس عند سيبويه:هذا هو المذهب الثاني الذي نُسب إلى سيبويه, ولعلّه تحقيق أو تأكيد للخلاف في رأي سيبويه, فذهب غير واحد من النحاة إلى أنّ رأي سيبويه هو إعمالها عمل (ليس) أو (ما) الحجازية, فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها, فمنهم من أوحى في كلامه ولم يعلنها صراحةً, بأنّ القول بإعمال (إن) النافية ثابت عند سيبويه, ويمثل هذا الكلام صاحب كتاب مشكل إعراب القرآن مكي بن طالب, إذ قال: ((وسيبويه يختار في (إن) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنّها أضعف من (ما)))[٣٢], ولعلّ في هذا ما

يوحي, بأن إعمالها وارد عند سيبويه لكن لضعفها مال سيبويه فيها إلى الإهمال.وحكى السّهيلي صورة ثانيةً لمَن قال بإعمال (إن) النافية عن سيبويه, فقد نصّ أنّه يجيز إعمالها, وقد حكى ذلك أبو حيّان عنه, فقال: ((نقل السّهيليّ أنّ سيبويه أجاز إعمالها))[٣٣].وهناك صورة ثالثة ظهرت عند غير واحد من النحويين, فأرادوا فهم كلام سيبويه وتوظيفه لإثبات هذا الرأي فحاولوا توجيه كلام سيبويه إلى ما ذهبوا إليه, ومنهم ابن خروف, إذ قال: ((ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و(ليس) نصًا, لكن قوله وتصرف (ما) إلى الابتداء, كما صرفتها ما إلى الابتداء يريد أنّ (إن) إذا دخلت على (ما) النافية منعتها عن العمل, و(ما) إذا دخلت على (إن) النافية منعتها عن العمل أيضًا, فهذا نص بعمل (إن)))[٣٤].فأراد توجيه النصّ بما يتوافق مع الإعمال, وسلك ابن مالك هذا المذهب فلم يقطع بمنع سيبويه إعمال (إن) ولا بجواز إعمالها؛ لأنّه لم يصرّح بذلك, لكنه استعان بنصوص من الكتاب ليوحي أنّ سيبويه يرى إعمالها, قال ابن مالك: ((وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في إن النافية الإهمال وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال, وذلك أنّه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز, فهي بمنزلة ما مع إنْ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس, فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما, ولا شيء من الحروف يصلح بمشاركة ما في هذه المناسبة إلّا إنْ فتعين كونهما مقصودين))[٣٥].وبعد كل هذه الأقوال والصور من النحاة الذين نصّوا أو وجهوا لاثبات أنّ سيبويه يرى الإعمال.نقول وبالله التوفيق أنّ هناك تعارضًا وما تواترَ عليه أكثر النحاة, وإنّ توجيهاتهم لا تعدو أن تكون اجتهادات تحتمل الخطأ أو الصواب, فكان لزامًا علينا التحقّق والتثبّت ومراجعة أغلب الأقوال للوصول إلى عين الحقيقة ومعرفة الصواب بعد توفيق الله.**حقيقة ما ورد عن سيبويه في إعمال (إن) النافية:**إذا أردنا معرفة ذلك, فلا بدّ أن نقف على ما جاء به في كتابه من نصوص لها علاقة بهذه الأداة, والوقوف على جاء به النحاة من كلام في هذه المسألة.قبل البدء في مناقشة الأقوال أودّ أن أشير إلى أنّ النّحاة القائلين بمنع الإعمال أو الإعمال أجمعوا على أنّ سيبويه لم يصرّح بعمل (إن) النافية عمل (ليس) خلا ابن الطّاهر والسهيليّ.وفيما يلي المواضع الّتي لها علاقة بـ(إنْ):

١. جاء في باب أن وإنْ: ((وتكون في معنى (ما) قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾[٣٦] أي: ما الكافرون إلّا في غرور))[٣٧].

٢. وجاء عن (إن) في موضع آخر, فقال: ((وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنّما الثّقيلة, تجعلها من حروف الإبتداء, وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها))[٣٨].

٣. وجاء أيضًا: ((واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب, وإنْ عمرو لخير منك, لمّا خففها جعلتها بمنزلة لكن حين خففها, وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها))[٣٩].

٤. وورد في باب الأفعال في القسم: ((وقال سبحانه﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾[٤٠], أي: ما يمسكهما من أحد))[٤١].

٥. وأخيرًا ورد قوله أي: قول سيبويه: ((وتكون إن كـ(ما) في معنى (ليس)))[٤٢].

وهنا من الضّروري أن نبيّن النصوص الّتي تحدثت عن (إن) النافية ليس من بينها ((باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع في لغة أهل الحجاز, ثم يصير إلى أصله))[٤٣], إذ لم يتكلّم سيبويه عنها في هذا الباب.نعود إلى المواضع التي ذكرتها آنفًا, حول (إنْ) النافية وهي التي كانت مسألة أخذ ورد بين النحاة, فحاول بعضهم توجيه كلام سيبويه وتوظيفه للقول بأنّه يعملها على اختلاف في اختيار النص الدال على رأي سيبويه, متفقين على أنّ كلام سيبويه دليل على الإعمال.وسنوضح ذلك الآن:**الأوجه التي استدل بها القائلون بالإعمال من كلام سيبويه:**سبق أن أسلفنا أنّ من النّحاة مَنْ جعل الإعمال صراحة للدلالة على مذهب سيبويه, ومنهم من جعل فيها تلميحًا أو تضمينًا للقول بالإعمال.فالّذي نصَ صراحة بإعمال (إن) كقول أبي بكر بن الطّاهر وما نقله السّهيليّ عن سيبويه في تشبيه (إن) بـ(ما) في معنى ليس حين قال: ((وتكون (إن) كـ(ما) في معنى ليس))[٤٤].فعقّب أبو بكر بن الطّاهر قائلًا: ((هذا نصّ على أنّ (إن) كـ(ما) تعمل عمل ليس))[٤٥].لو تأملنا هذا النّص لوجدنا أنّه لا يتضمّن تصريحًا بالعمل عن سيبويه, لكن الذي يظهر أنّ أبا بكر استند في كلامه لما نقل من كلام سيبويه في تشبيه (إن) بـ(ما) في تضمنها معنى (ليس), فلو كان يريد معنى النفي فقط لشبّهها بـ(ما), لكنّه حين أراد المعنى والعمل شبّهها بـ(ليس) هكذا فهم ابن الطاهر المسألة كما فهمها غيره.وأمّا مَن فهم من النحاة كلام سيبويه جواز الإعمال ابن خروف وابن مالك في هذه المسألة.لقد فهم ابن مالك من نصٍّ في الكتاب أنّ مذهب سيبويه هو الإعمال, وسبق أن ذكرنا هذا النص ولا ضير أن نعيده, قال ابن مالك: ((وأكثر النّحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في إن النافية الإهمال وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال؛ وذلك أنّه قال في باب عدّه ما يكون عليه الكلم, وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز, فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الإبتداء, وتمنعها أن تكون من حروف ليس, فعلم بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها

ما, ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلّا إنْ, ولا فتعين كونهما مقصودين))[٤٦]واستدرك أبو حيان على كلام ابن مالك, وبيّن أنّ القواعد الكلية في النحو لا تؤخذ من الجمل المحتملة بل لا بدّ أن تبنى القواعد على جملة محكمة.قال أبو حيّان: ((ولا تؤخذ القواعد الكلية من مثل قوله: وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) فيقضي على أنّ (إنْ) تعمل عمل ما إذ المتبادر إليه الذهن أنّ قوله: تمنعها أن تكون من حروف ليس, أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف (ليس) أي: أخوات (ليس) الّتي هي (كان) وأخواتها, فعنى بحروف ليس (كان) وأخواتها, وإطلاق الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين... فليس في كلام سيبويه إشعار بأنّ إنْ تعمل))[٤٧].وإذا سمح المقام بإبداء الرأي, فإنّ ما ذهب إليه ابن مالك قد جانب الصواب لما ذكرناه آنفًا من كلام أبي حيان من أنّ القواعد الكلية لا تؤخذ من جمل محتملة بل إنّ حروف ليس التي أوردها سيبويه والتي اعتمد عليها ابن مالك جاءت في أوائل الأبواب التي ذكرها سيبويه في كتابه وهو: ((باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله))[٤٨].فليس (إن) من الحروف التي عدّها سيبويه لهذا الباب, ولم يكتف ابن مالك بذلك, وإنما اعتمد نصًّا آخر من كلام سيبويه, يرى جواز الإعمال عنده, يقول هذا النص: ((وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلام: ويكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) فلو أراد النفي دون العمل لقال: ويكون (إن) كـ(ما) في النفي؛ لأنّ النفي من معاني الحروف, فـ(ما) به أولى من (ليس) لأنّ ليس فعل وهي حرف, بخلاف العمل فإن (ليس) فيه أصل لـ(ما) ولا و(إنْ) لأنّها فعل وهنّ حروف))[٤٩].فجعل ابن مالك هذا النّصَّ دليلًا على أنّ مذهب سيبويه العمل, جاعلًا من تشبيه (إنْ) بـ(ما) مع دلالة الحرف على معنى النفي, قرينة تؤيد ما ذهب إليه.وبيان ذلك أنّ سيبويه لو كان مراده المعنى لاكتفى به في كلامه, لكن حين أراد العمل قال: في معنى ليس وفي هذا إيماء, كما قال ابن مالك على أنّ مراده العمل لا المعنى فقط.وأرى أنّ ابن مالك كان أقوى حجة في هذا الاستدلال مما أورده سابقًا, ويؤيّد ذلك النّصوص المشابهة من الكتاب لنص ابن مالك, ومنها ما ذكره سيبويه في باب الأفعال في القسم الذي سبق ذكره, ((وقال سبحانه: ﴿وَلَئِن زَالَتَآإِنْ أَمْسَكَهُمَامِنۡأَحَدٖمِّنۢبَعۡدِهِۦٓ﴾ [٥٠], أي: ما يمسكها من أحد))[٥١].ومنها في باب النفي بـ(لا) قال: ((ولا يكون الرفع في هذا الموضع؛ لأنّه ليس بجواب لقوله: أذا عند أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى (ليس)))[٥٢].ولعلّ هذه النصوص وغيرها توحي بما فهمه ابن مالك لعمل إن النافية.وبعد هذا كله من عرض الخلاف بين النحويين حول رأي سيبويه في إعمال إن النافية أو إهمالها, وبيان ما اعتمد عليه النحاة من تقرير رأي سيبويه فيها.يمكن القول أنّ الإهمال عند سيبويه هو الرأي الصحيح نسبة والأجدر قولًا عنه؛ لما توافرت فيه نقول النحويين المتقدمين عنه[٥٣], أضف إلى ذلك أنّ النقول عن سيبويه جاءت بإسلوب الحصر والقطع بذلك.أمّا الإعمال, فقد جاء على حكم ظنّي, وحملٍ لكلام سيبويه على ذلك, وإنّ ما نسب إليه رأي أو قول لا يمكن القطع به وإثباته, هذا إن كان صراحة, أما إن كان اجتهادًا أو توجيهًا لنص من نصوصه, صراحةً أو تلميحًا, فهذا الرّأي لا يعدو أن يكون خطأ في الفهم أو وهمًا من الناقل. وجميع هذه الأمور لا يمكن أن نعتمد عليها لتقرير حكم نحوي أو قاعدة.

الخاتمة

بعد هذا العرض الوافي والتحقق في كلام سيبويه في مسألة (إنْ) النافية عملًا أو إهمالًا.

وبعد تتبع أقوال النحاة واجتهاداتهم في فهم أو شرح كلام سيبويه خرجت إلى النتائج التالية:

١. لم أعثر فيما اطلعت ووقفت عليه من كتاب سيبويه أو نصوص لمتقدمي النحاة ما يدل صراحة بأنّ رأيه هو الإعمال, بل أنّه لم يجعلها ضمن الأدوات العاملة عمل (ليس).

٢. أغلب النحاة المتقدمين, أجمعوا أن رأي سيبويه هو الإهمال وقد مرّ ذكرهم سابقًا.

٣. إنّ الحديث عن الخلاف في كلام سيبويه في إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية حديث متأخر, ولم يكون موجودًا عند متقدمي النحاة.

٤. مِن أوائل مَن نُقل عنهم القول بالإعمال عند سيبويه السهيلي وأبو بكر بن الطاهر, ولم أعثر فيما وقفت عليه ما ينص على ذلك.

٥. لم يقتصر متقدمو النحاة في تقرير أنّ الإهمال لـ(إن) النافية هو مذهب سيبويه بل تابعهم في ذلك عدد من متأخري النحاة.

٦. إنّ مذهب القائلين بإعمال إن النافية عمل ليس وما الحجازية مذهب معتبر.

٧. لم يرد نص صريح في كتاب سيبويه يؤكد لنا إعمال إن النافية أو إهمالها.

٨. بسبب قرب متقدمي النحاة إلى سيبويه, ومعرفتهم بما في كتابه وموافقة القول بالإهمال لأصول القواعد النحوية التي تنص على أنّ العمل إنما يكون للحروف المختصة, اشتهر عند المتقدمين أنّ مذهب سيبويه هو الإهمال, وبسبب ذلك كله, يمكن القول أنّ مذهب سيبويه هو الأقرب إلى الصواب, والله أعلم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ), تحقيق: محمد عثمان, دار الكتب العلمية, لبنان, ط١, ٢٠١١م.

٢. الأصول في النحو: لابن السراج (ت ٣١٦هـ), تحقيق: عبدالحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة- بيروت, لبنان, ط٣, ١٩٩٦.

٣. إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ), تحقيق: زهير غازي, مطبعة العاني- بغداد, ١٩٧٧.

٤. الأمالي: لهبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ), تحقيق: محمود الطناجي, مكتبة الخانجي- القاهرة, ط٢, ٢٠١٤.

٥. البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض, دار الكتب العلمية- بيروت, لبنان, ط١, ١٩٩٣.

٦. البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ), تحقيق: طه عبد الحميد طه, الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٠.

٧. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ), المكتبة التوقيفية, القاهرة.

٨. التذييل والتكميل: لأبي حيان الأندلسي, تحقيق: حسن هنداوي, دار القلم- دمشق- سوريا, ٢٠٠٠م.

٩. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: للدماميني, تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى, ط, ١٩٩٧.

١٠. الجنى الداني في حروف المعاني: لبدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ), تحقيق: فخر الدين قساوة, ومحمد نديم فاضل, بيروت, ط١, ١٩٩٢.

١١. جواهر الأدب: لعلاء الدين الأربلي, تحقيق: حامد أحمد نبيل, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ط١, ١٩٨٣.

١٢. شرح التسهيل: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ), تحقيق: محمد عبدالقادر عطا, طارق فتحي السيد, دار الكتب العلمية- بيروت, لبنان.

١٣. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥هـ), تحقيق: أحمد السيد, المكتبة التوقيفية, القاهرة.

١٤. شرح الكافية الشافية: لابن مالك, تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى- مكة المكرمة, ط٣, ٢٠١٣.

١٥. شرح كتاب سيبويه: لابن خروف (ت ٦٠٩هـ), تحقيق: خليفه محمد بديوي, كلية الدعوة الإسلامية, طرابلس, ليبيا, ط١, ٢٠٠٥.

١٦. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن السيرافي (ت ٣٦٨هـ), تحقيقك أحمد حسن مهدلي, وعلي سيد علي, دار الكتب العلمية , ط١, ٢٠٠٨.

١٧. العلل في النحو: لابن الوراق (ت ٣٨١هـ), تحقيق: مازن المبارك, دار الفكر المعاصر, بيروت, ط٢, ٢٠٠٥.

١٨. الكتاب: لسيبويه (ت ١٨٠هـ), تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون, دار التاريخ, بيروت- لبنان.

١٩. اللمع في العربية: لأبي جني (ت ٣٩٢هـ), تحقيق: حامد مؤمن, مكتبة النهضة العربية, بيروت- لبنان, ط٢, ١٩٨٥.

٢٠. المخترع في إذاعة سرائر النحو: للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ), تحقيق: حسن هنداوي, كنوز أشبيليا- الرياض, ط١, ٢٠٠٦.

٢١. المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ), تحقيق: محمد الشاطر أحمد, مطبعة المدني- القاهرة, ط١, ١٩٨٥.

٢٢. مشكل إعراب القرآن: لمكي بن طالب القيسي, تحقيق: حاتم الضامن, دار البشائر, دمشق, ط١, ٢٠٠٤.

٢٣. معاني الحروف: للرماني (ت ٣٨٤هـ), تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل, دار الشروق- جدة, السعودية, ط٢, ١٩٨١.

٢٤. مغني اللبيب: لابن هشام (ت ٧٦١هـ), تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد, المكتبة العصرية, بيروت, ٢٠١٣.

٢٥. المقتضب: لمحمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ), تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة, مطابع الأهرام- القاهرة, ط٣, ١٩٩٤.

هوامش البحث

(١) المخترع في إذاعة سرائر النحو: ١٢٦.

(٢) سورة الملك من الآية: ٢٠.

(٣) سورة الأحزاب من الآية: ١٣.

(٤) يُنظر: المقتضب: ٣٦٢/٢, الأمالي, لابن الشجري: ١٤٣/٣.

(٥) المقتضب: ٣٦٢/٢.

(٦) أقصد الأسماء والأفعال.

(٧) الأمالي, لابن الشجري: ١٤٣/٣.

(٨) البيان في غريب القرآن: ٣٨١/١.

(٩) المسائل البصريات: ٦٤٨/٢.

(١٠) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٧٦/٤.

(١١) يُنظر: البحر المحيط: ٢٥٠/٥, التذييل والتكميل: ٢٧٦/٤.

(١٢) ارتشاف الضرب: ٢٥٥/٢.

(١٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٩.

(١٤) كان عليه أن يوضح حقيقة هذه, بأن يشير إلى (إنْ) النافية.

(١٥) جواهر الأدب: ٢٥٠.

(١٦) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ٢٥٣/٣.

(١٧) شرح التصريح على التوضيح: ٢٠/٢.

(١٨) الكتاب: ٧٣/١- ٨١.

(١٩) المقتضب: ٣٦٢/٢.

(٢٠) الأصول في النحو: ٢٣٥.

(٢١) إعراب القرآن, للنحاس: ٦٥٧/٢.

(٢٢) معاني الحروف, للرّماني: ٧٥.

(٢٣) الآمالي, لابن الشجري: ١٤٣/٣.

(٢٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨١/١.

(٢٥) التبيان في إعراب القرآن: ٦٠٨/١.

(٢٦) الأصول في النحو: ٢٣٥/١.

(٢٧) معاني الحروف, للرماني: ٤٥.

(٢٨) الأمالي, لابن الشجري: ١٤٣/٣.

(٢٩) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨١/١.

(٣٠) التبيان في إعراب القرآن: ٦٠٨/١.

(٣١) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٠/١- ٣١.

(٣٢) مشكل إعراب القرآن: ٣٤٣/١.

(٣٣) التذييل والتكميل: ٢٧٧/٤.

(٣٤) شرح كتاب سيبويه, لابن خروف: ٢٤٢.

(٣٥) شرح التسهيل: ٣٥٨/١.

(٣٦) سورة الملك من الآية: ٢٠.

(٣٧) الكتاب: ١١٥/٣.

(٣٨) الكتاب: ١٦٤/٤.

(٣٩) الكتاب: ٩٨/٢, يُنظر: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده: ٩٢/٢.

(٤٠) سورة فاطر من الآية: ٤١.

(٤١) الكتاب: ٨٢/٣.

(٤٢) المصدر نفسه: ١٦٥/٤.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) التذييل والتكميل: ٤/٢٨١.

(٤٦) شرح التسهيل:١/٣٥٨.

(٤٧) التذييل والتكميل: ٤/٢٨٠.

(٤٨) الكتاب: ١/٧٣ وما بعدها.

(٤٩) شرح الكافية الشافية: ١/٤٤٦.

(٥٠) سورة فاطر الآية: ٤١.

(٥١) الكتاب: ٣/٨٢.

(٥٢) المصدر نفسه: ٢/٢٢٢.

(٥٣) أي: سيبويه.